

بأقلامهم

بقلم
جوزف سمعان*الإعلام الإلكتروني ميزاته وتحدياته
ودوره الوطني

يوجد تصنيفات عدة للاعلام الإلكتروني ولا يجوز شمولية تسمية "المواقع الاخبارية الإلكترونية" بشكل مطلق. وهنا لا بد من الاشارة الى ان الاعلام الإلكتروني يحمل في طياته تشعبات كثيرة، ساكتفي بذكر نوعين باتا اكثر شهرة لبنانيا:

1- مواقع اخبارية قائمة على نقل الحدث الحاصل يوميا من خلال المتابعة المتواصلة.
2- الصحيفة الإلكترونية التي تجمع بين مكونات الاعلام المكتوب والمسموع والمرئي، وتعتبر الأكثر شمولية. وهي ليست بصحيفة تكاملية تتبع لمؤسسة اعلامية مطبوعة او مسموعة او مرئية ووجب تسميتها بـ "Online Newspaper" او "E-media" او حتى "E-press" او غيرها من التسميات (المرتبطة بالانترنت).

من مشاكل الصحافة العربية على شبكة الانترنت انها حتى اليوم كانت قاصرة ومقصرة في استخدام اساليب وتكنولوجيات ومميزات النشر الإلكتروني، ولم يتبلور ادراك كامل بعد لطبيعة الصحيفة الإلكترونية ومفهومها العام، وهي في الحقيقة تمثل بداية مشروع في اطواره الاولى للبت عبر الانترنت، كما ان ذهنية النشر الورقي ما زالت هي السائدة في معظم هذه الصحف، وتفتقر معظم الصحف الإلكترونية العربية الى خدمة البحث عن المعلومات ولا يوجد في الكثير منها الارشيف للمواد التي سبق نشرها.

الاعلام الإلكتروني هو فعليا اعلام متطور ثلاثي الابعاد مقروء ومسموع ومرئي، يبت محتوياته من دون الحاجة الى "سواتل" اما الى انترنت سريع. ويمكن ايجاز سمات الصحافة الإلكترونية في الآتي:
1- النقل الفوري للاخبار ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها مع قابلية تعديل النصوص في اي وقت، ما يجعلها تنافس الوسائل الاعلامية الاخرى كالاذاعة والتلفزيون في عنصر الفورية اللذين احتكرتهما، وبدأت تسبق القنوات الفضائية التي تبت الاخبار في مواعيد ثابتة، فيما يجري نشر بعض الاخبار في الصحف الإلكترونية بعد اقل من دقيقة من حصول الحدث.

2- قدرة الصحف الإلكترونية على اختراق الحدود والقارات والدول من دون رقابة او موانع او رسوم، وبشكل فوري عبر الانترنت، وبذلك فإن صحفا ورقية مغمورة اصبح في مقدورها ان تنافس، من خلال نسخة الكترونية، صحفا دولية كبيرة اذا تمكنت من تقديم اشكال تقنية متقدمة ومهارات بشرية.

3- التكاليف المالية للبت الإلكتروني للصحف عبر شبكة الانترنت هي اكبر بكثير مما هو مطلوب لاصدار صحيفة ورقية.

4- لجوء معظم الصحف الإلكترونية الى التمويل من خلال الاعلانات، وقد اصبح الاعلان المتكرر على كل صفحة المسمى بـ (Banner)، مصدر الدخل الرئيسي لهذه الصحف، على الرغم من انه لا يؤمن سوى نسبة 40 الى 50% لتغطية التكاليف.

5- توفر تقنية الصحافة الإلكترونية امكانية الحصول على احصاءات دقيقة عن زوّار "موقع" الصحيفة الإلكترونية، ومؤشرات عن أعداد القراء وبعض المعلومات عنهم. كما تمكنها من التواصل معهم بشكل مستمر.

6- منحت تقنيات الصحافة الإلكترونية عملية الـ "Feed Back" امكانيات حقيقية لم تكن متوفرة من قبل بوسائل الاعلام.

7- فرضت الصحافة الإلكترونية واقعا مهنيا جديدا في ما يتعلق بالصحافيين وامكانياتهم وشروط عملهم، فقد اصبح المطلوب من الصحافي المعاصر ان يكون ملما بالامكانيات التقنية، وبشروط الكتابة للانترنت وللصحافة الإلكترونية كوسيلة تجمع بين اغماط الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، وان يضع في اعتباره ايضا عالمية هذه الوسيلة وما يرافق ذلك من اعتبارات تتجاوز المهني الى الاخلاقي.

ان قطاع الاعلام الإلكتروني يزدهر ويتطور بسرعة فائقة جدا على الرغم من شوائب عدة يعانيها لناعية عدم مراعاة حقوق الملكية الفكرية وغيرها، لكن يبقى هذا الامر رهنا بتطوير قدرات محكمة المطبوعات "المتواضعة" لتواكب وتبدأ بعصرنة ادائها، فتكون بذلك اطارا جديدا للتعامل مع اي مشكلة او قضية تخرج عن سياقها خلال العمل الاعلامي الإلكتروني.

في الخلاصة، مهمة الاعلام الإلكتروني كبيرة وصعبة تكاد تفوق التوقعات، اذ ما يقوم به الصحافي من مجهود جبار خلال فترة عمله، يوازي ثلاثة اضعاف العمل في اي حقل اعلامي تقليدي. وعليه، يجب حفظ الحقوق المعنوية والمادية - الاقتصادية للعاملين فيه بطريقة تجعلهم يتشبثون بهذا القطاع المستقبلي، كما وجب تطوير العمل النقابي في اطار عام عصري يحاكي متطلبات الصحافيين على الصعد كافة، على غرار النقابات العالمية.

رئيس تحرير موقع "النشرة"

واستاذ اعلام الكتروني في كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية

ضيف العدد

دروس كورونا لتفادي
انهيار الأمن الصحي في لبنان

تاريخيا، اجبرت الوبئة البشر على التخلي عن غط حياتهم الاعتيادي وتخييل عالمهم من جديد. يمكن اعتبار الوبئة بوابة بين عالم وآخر، او بين حقبة واخرى. الا ان في لبنان، مع بوادر حلحلة ازمة كورونا، دخل البلد حقبة جديدة من سلسلة الازمات التي تهدد الامن الصحي.

الصيدليات اضربت، العمليات الجراحية في حالة حرجة، الضمان الاجتماعي غير مضمون، والمختبرات تتعثر. لكل هذه الازمات سبب واحد، ملامح حلوله غير واضحة. لم يلحق صانعو السياسات استخلاص الدروس من الجائحة وتطبيقها، حتى هددت "العملة الصعبة" صحة شعب باكمله. لكن ما هي هذه الدروس المستخلصة وكيف يمكن تطبيقها ان يضمن الامن الصحي؟

في الوقت الذي يقف لبنان على مفترق طرق جديد، لا بد من ان يكون الان الوقت الامثل لاعادة تصور النظام الصحي اللبناني. وسط التفاوتات العديدة في لبنان، يجب ان تكون الصحة على رأس لائحة الاولويات. هناك حاجة الى رؤية جديدة جذرية تشمل اعادة تحديد العلاقة بين القطاع الخاص والجهة الحكومية، وضع خطة استعداد شاملة متعددة القطاعات للطوارئ، بناء نظام معلوماتي للبيانات، تعزيز وازفاء الطابع المؤسسي على استخدام الادلة والبراهين العلمية في عملية صناعة سياسات الصحة العامة.

لقد كشف كوفيد - 19 عن ثغر عدة في تركيبة مجتمعاتنا. لكن الشيء الوحيد الذي لا يمكن تجاهله هو اوجه عدم المساواة الصارخة التي برزت خلال الجائحة، وتستمر اليوم مع استمرار ازمة الدواء والقطاع الصحي بشكل عام. من اهم الدروس المستخلصة انه لا بد من ان تصبح الصحة العامة في صلب كل السياسات والعمل المتعدد القطاع لتحقيق الصحة بعدالة للجميع. من المحسوبيات والزبائنية في لقاح كوفيد - 19، حتى السباق نحو الادوية في الصيدليات، اظهرت الصحة العامة ترابطها بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والتنمية والازدهار، كما اظهرت ان بيناتنا السياسية والاجتماعية والمعيشية لها اثار قوية على الصحة. مع ذلك، فان تركيز القطاع الصحي يكاد يكون حصريا على خدمات الرعاية الصحية. "الصحة في جميع السياسات"، هي نهج لعملية صناعة السياسات العامة يعطي نظرة حول تأثير هذه السياسات على الصحة العامة. وبالتالي تصبح المساواة والمحاسبة تشمل صانعي سياسات من مختلف القطاعات.

بقلم الدكتور
فادي الجردلي*

لطالما اعتقدنا ان القطاع الصحي في لبنان، كما هو، منفصل عن كل التأثيرات الخارجية، ويعمل في معزل عن الوزارات والقطاعات الاخرى. الا ان مع اعتماد القطاع الخاص غير المنظم الى حد كبير على توفير الرعاية وتمويلها، التكاليف المتصاعدة، والاتجاهات الديموغرافية والوبائية والاقتصادية المتغيرة بسرعة، تعني انه من دون تغيير جذري، فان نظام الرعاية الصحية لن يستطيع التعافي من ازمات الاشهر المنصرمة، ناهيك بالهدف الطموح لتحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال 2030 واهداف التنمية المستدامة الواسعة.

من جهة اخرى، هناك تهميش ملحوظ للصحة العامة. كشف الوباء عن العواقب الوخيمة للقرار السياسي المتخذ بعدم دعم قطاع الصحة العامة منذ نهاية الحرب الاهلية (تخصص وزارة الصحة العامة 1.8% فقط من ميزانيتها للاستثمار في المستشفيات العامة). كما لا يزال النظام الصحي في معظمه نظام ريعوي، يصبو التركيز على العلاج، وليس على الوقائية، مع القليل من الاستثمار في التدابير الوقائية للصحة العامة. اما اليوم، فتتجلى نتائج هذا التهميش مع استنزاف الضمان الاجتماعي الذي بات لا يضمن الا العمليات الطارئة والحالات المستعصية، كما ان الصناديق الضامنة اليوم تواجه العديد من التحديات، ما يعيدنا الى خانة عدم المساواة والتمييز في حق الوصول الى الخدمات الصحية اللازمة.

في هذا الاطار، مساءلة السلطة والمسؤولين عن صناعة السياسات التي تؤثر على النظم الصحية، اصبحت حاجة ملحة. اليوم، عند مساءلة سلطة الانظمة الصحية، لم يعد من الممكن تجاهل دور الصناعات والشركات الخاصة الكبيرة ورؤوس الاموال القوية والمؤسسات التي تدعمها، والتي اصبحت القوة الناعمة الاكثر تأثيرا في قرارات الصحة العامة وسياساتها.

بينما ينهمك المجتمع العالمي في الخروج من حقبة كورونا بأقل خسائر ممكنة، فان الحقيقة عالميا وتحديدا في لبنان، ترجح ان يواجه عالمنا المزيد من الازمات. ان الفشل في التصرف والاستعداد الان ستكون له تداعيات عدة ووخيمة، بدأنا تذوقها.

* مدير مركز ترشيد السياسات

في الجامعة الأميركية - بيروت